سلطات الاحتلال تقدم طفلا فلسطينيا للمحكمة العسكرية

قررت سلطات الاحتلال الصهيوني تقديم الطفل الفلسطيني «مأمون داود نجيب» الى المحكمة العسكرية الصهيونية في القدس المحتلة ، وذلك بتهمة الصاق علم فلسطيني في منطقة باب العمود في المدينة المقدسة .

وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت هذا الطفل الذي لا يتجاوز العاشرة من العمر ، اثناء مهاجمتها للتظاهرة الجماهيرية الكبيرة التي شهدتها مدينة القدس في الحادي عشر من الشهر الجاري .

أحكام صهيونية جديدة بالسجن ضد عدد من الفلسطينيين

اصدرت المحكمة الصهيونية في غزة حكما اضافيا بالسجن المؤبد على المواطن الفلسطيني المعتقل هشام سليم «ابو هية» من خانيونس وعمره ٢٣ عاما بتهمة التصدي للعملاء الذين تدسهم سلطات الاحتلال للتجسس على المعتقلين داخل السجون الصهيونية .

ويذكر ان «ابو هيبة» يقضي حكما صهيونيا بالسجن لمدة ١٥ عاما بتهمة مقاومة الاحتلال ، وعضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وتنفيذ عدة عمليات في تل ابيب .

وفي نابلس حكمت المحكمة العسكرية الصهيونية على الدكتور فياض الفياض بالسجن لمدة خمسة عشر يوما وبغرامة مالية قدرها ٣٥ الف شيكل بتهمة التحريض ضد «روابط القرى» العميلة .

اما في رام الله فقد اصدرت المحكمة الصهيونية حكما بالسجن اربع سنوات ونصف على المواطن الفلسطيني احمد محمد ابراهيم المسالمة وذلك بعد ان وجهت له ثماني تهم منها احراق حقول القمح التابعة لمستوطنة صهيونية على طريق بئر السبع ، ونقل أسلحة ، وصنع عبوات ناسفة لاستخدامها ضد مؤسسات العدو .

كما حكمت المحكمة نفسها على شقيقه محمود بالسجن لمدة ثلاث سنوات بالتهم نفسها .

اما المواطن الفلسطيني موسى صافي الشياعرة وهو من سكان قرية خراس قضاء الخليل ، فقد اصدرت المحكمة العسكرية الصهيونية ضده حكما بالسجن لمدة (١٤) شهراً بتهمة الانتماء للثورة ومحاولة تصفية احد ضباط المخابرات الصهاينة .

الاحتلال الصهيوني يواصل نهب مصادر المياه في الضفة الغربية

افاد تقرير من الوطن المحتل أن سلطات الاحتلال العنصري الصهيوني ماضية في استغلال مصادر المياه في المنطقتين الشمالية والغربية من فلسطين المحتلة لأقصى درجة ، وذلك في اطار سياستها الرامية الى مصادرة مصادر المياه ونهبها ، لخدمة اغراض الاستيطان ، وتهويد الأراضي ويتم الاستغلال المكثف للمياه عن طريق حفر الابار الارتوازية على الجانب المحتل عام ١٩٦٧ من الأراضي الفلسطينية .

ويبلغ مجموع ما تحصل عليه «اسرائيل» من مياه المنطقتين ٤٢٠ مليون متر مكعب سنويا .

وأكد التقرير ان الاحتلال يعتبر مياه الضفة الغربية خزانا كبيرا «لاسرائيل» ، حيث قامت بأساليب مختلفة للتحكم بالمياه العربية ، منها استغلال الأنهر والأودية . كما تم الاستيلاء على ستة ملايين متر مكعب من مياه نهر الأردن ووادي العوجة والقلط .

وتم الاستيلاء كذلك على معظم الابار الارتوازية ، وتم ردم بعضها الاخر حيث قامت سلطات الاحتلال بتدمير ١٤٠ منشأة مياه على نهر الاردن ، والتي كانت تستعمل لري المزروعات في الأغوار .

كما قامت في عام ١٩٧٩ بتدمير قنوات الري التي تزود المزارع في تلك المناطق بالمياه ، وكذلك عدم السماح للمواطنين العرب بحفر ابار ارتوازية جديدة الا بإذن مسبق من سلطات العدو يصعب الحصول عليه في أغلب الاحيان ، ويحظر على العرب حفر الابار في المناطق المجاورة لحدود ١٩٦٧ .

وأشار التقرير الى أن سلطات العدو قامت بحفر ٢٩ بئرا عميقة للمستوطنات «الاسرائيلية» . ومارست الضغط على المزارعين العرب بتحديد كميات المياه المسموح بضخها ، وعدم السماح للمزارع العربي بضخ اكثر من «٢٥٠» مترا مكعباً في العام من كل بئر .

واوضح التقرير أن المناطق المزدحمة بالسكان تواجه نقصا خطيرا ، ليس بالنسبة للري فقط ، بل لمياه الشرب أيضا .

كما تمارس سلطات الاحتلال الضغط على رؤساء المدن والقرى لربط شبكة المياه العربية بالشبكة «الاسرائيلية» ، وذلك كي تتحكم سلطات الاحتلال بهم وتضعهم تحت هيمنتها . وخلص التقرير الى ان سلطات العدو ماضية في سياستها الرامية الى تهويد الارض والانسان .

استثمارات ضخمة في الضفة الغربية المحتلة هدفها تعزيز حركة الاستيطان

جاء في تقرير لوكالة «رويتر» من الوطن المحتل «أن «أسرائيل» تقدم حالياً دعماً ماليا سخياً الى اثنين من المتجين السينمائيين من هوليود . يقومان ببناء مجمع للاستوديوهات في الضفة الغربية المحتلة تبلغ تكاليفه ملايين الدولارات » .

وتقول الوكالة «ويعد هذا المشروع اضخم المشروعات المعتزم اقامتها في الضفة ، ويأمل «الاسرائيليون» في أن تساعد الوظائف التي سيخلقها في توسيع نطاق المستوطنات التي تقيمها «اسرائيل» في الأراضي المحتلة» . وسوف تقدم «اسرائيل» الى المنتجين «مناحم غولان» و«يورام غلوبوس» اللذين ولدا في «اسرائيل» ستة ملايين دولار ، منها نسبة ٣٥٪ كمنحة لتمويل المشروع الذي يقام حاليا في مستوطنة «معال ادوميم» على بعد حوالي ١٦ كيلومتر شرق القدس .

وعرضت الحكومة «الاسرائيلية» ايضا تقديم ارض للبناء ، واعفاء ضريبي لأول خمس سنوات تلي تحقيق المشروع لأرباح .

وقد استثمر المنتجان اللذان يتخذان من «لوس انجلوس» مقرا لهما اربعة ملايين دولار في مشروع «معال ادوميم» . ويعتزمان بالاضافة الى بناء استوديوهات السينما والتلفزيون ، اقامة مائة منزل في المستوطنة لسكن الموظفين ، واطقم التصوير الزائرة ، ومطار ومسرح يتسع لعشرين الف مقعد ، وتسهيلات لاجراء اتصالات بالأقمار الصناعية .

وتقدر الحكومة «الاسرائيلية» بأن المستوطنة ستنمو لتضم اربعين الف نسمة خلال السنوات القليلة المقبلة . ويجري بناء طريق الى القدس يخفض من مدة الانتقال الى وسط

وفاة مجندة صهيونية أصيبت بحجارة المتظاهرين في الظاهرية

ذكر التلفزيون «الاسرائيلي» ، أن المجندة الصهيونية (استيرا أوهانا) ، التي أصيبت قبل حوالي اسبوعين بجراح خطيرة في رأسها ، في بلدة الظاهرية - قضاء الخليل بسبب رشقها بالحجارة قد ماتت متأثرة بجراحها .

وكانت المجندة الصهيونية (استيرا أوهانا) وعمرها ٢٢ عاما قد أصيبت بحجارة الجماهير في قرية الظاهرية التي لا زالت تعيش حظر التجول منذ ما يزيد عن اسبوعين .

السرطاوي يطالب بدولة كونفدرالية فلسطينية - اردنية - اسرائيلية

في حديث ادلى به عصام السرطاوي لصحيفتي «لوس انجلوس تايمز» و «الواشنطن بوست» الامريكيتين ، أكد أن منظمة التحرير الفلسطينية سترضى في نهاية المطاف باقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين ، وسوف تتخلى عن بقية الأراضي الخاصة «باسرائيل» . .

وقال «انه يتعين السعي الى حل على اساس وجود دولتين احداهما «اسرائيلية» والاخرى فلسطينية ، ولا يوجد ما يمنع انضمام هاتين الدولتين مع الاردن في اتحاد كونفدرالي في المستقبل .

الأخ فهد القواسمه يستنكر زيارة وفد روابط القرى إلى واشنطن

نشرت جريدة «الدستور» الأردنية تصريحاً للأخ فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل المبعد ، ادلى به مؤخرا ، وأكد فيه أن زيارة الوفد الفلسطيني الذي يمثل روابط القرى بالضفة الغربية المحتلة لواشنطن سوف تسيء إلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ولا تخدم قضية السلام .

وقال «ان زيارة هذا الوفد تعكس امرين اثنين هما : أن حكومة «اسرائيل» لا تريد سلاماً حقيقياً في المنطقة ، ولو كانت تريد هذا السلام لتعاملت مع ممثل الشعب الفلسطيني ، وهي م . ت . ف . ولرفضت ايضا وجود مثل هذه الروابط» .

أضاف «إن الزيارة تؤكد ان انشاء هذه الروابط جاء لتحقيق اهداف سياسية وليست كما ادعت حكومة العدو من أجل مصلحة القرية الفلسطينية وسكانها» .

وأشار القواسمة الى انه بعد اتضاح حقيقة أهداف الروابط ، انسحب من غرر بهم من هذه الروابط الأمر الذي أدى بسلطات الاحتلال لاعتقالهم والزج بهم في السجون» .

وذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية ان ما يسمى بالادارة المدنية تؤجل في هذه المرحلة مصادقتها على السماح لروابط القرى بعقد اجتماع موسع على مستوى الضفة الغربية في منتصف الشهر الحالي .

وكان من المقرر ان يعلن رؤساء الروابط في هذا الاجتماع عن اقامة تنظيم حزبي باسم (الحزب الديمقراطي للسلام) يدعو الى الاعتراف بحق «اسرائيل» في العيش . كما يدعو الى اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل للتوصل الى اتفاقية سلام وذلك في إطار اتفاقيات كامب ديفيد

في نداء لأساتذة الجامعات المبعدين من الأراضي المحتلة :

حماية المؤسسات التعليمية واجب وطني وقومي وانساني

في اطار مواجهة الاجراءات التعسفية التي تقوم بها السلطات الصهيونية في الأراضي المحتلة ضد المؤسسات التعليمية ، والجامعات ، وحرية البحث العلمي ، واستكمالاً لإبعاد أربعين استاذاً من أعضاء هيئات التدريس في جامعات ومعاهد الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتهديد مائة آخرين بالابعاد ، أو التوقف عن العمل ، اذا ما استمروا في رفضهم التوقيع على تعهد يدين منظمة التحرير الفلسطينية ، ويصمها بالارهاب ، أصدر الاساتذة المبعدون نداءً عالمياً طالبوا فيه جميع المثقفين ورجال الجامعات في العالم والهيئات الدولية بالتحرك لوقف هذه الاجراءات ، وهيأة المؤسسات الاكاديمية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد تناول النداء الاجراءات التي تستهدف شل الثقافة الفلسطينية والتي تشتمل : «على تغيير مناهج التربية الفلسطينية ، وتغيير ومراقبة الكتب المدرسية المقررة ، واغلاق المدارس والجامعات ، وسجن الطلاب ، والأساتذة ، ورفض اعطاء تصاريح إقامة للأساتذة المتوقع التحاقهم بهيئات التدريس ، ومنع أي نشاط ثقافي يعكس الهوية الفلسطينية» .

وقال النداء «وفي سلسلة طويلة من الاجراءات التعسفية قامت السلطات العسكرية والاسرائيلية» أخيراً باجبار كافة الأساتذة والمحاضرين العاملين في جامعات الضفة الغربية بتوقيع تعهد يؤكد التزامهم بالقوانين العسكرية في الأراضي المحتلة ، الأمر الذي اعتبره الأساتذة ولاءاً سياسياً بدين منظمة التحرير الفلسطينية ويصفها بانها منظمة ارهابية .

واعتبر الأساتذة هذا التعهد هدراً للحقوق الانسانية أولاً ، وتعدياً على الحرية الاكاديمية ثانياً . وهو أيضاً محاولة لتسييس الجامعات وتدخل في اختصاصها ثالثاً .

لكل هذه الأسباب فقد رفض أساتذة الجامعات توقيع التعهد ، ومما ان رفضوا ذلك حتى بادرت السلطات «الاسرائيلية» إلى توجيه الأمر إلى أربعين استاذاً بمغادرة البلاد وهددت مائة آخرين من الأساتذة الجامعيين بترحيلهم أو منعهم من التدريس» .

وتابع نداء الأساتذة المبعدين :

«واذا ما استمرت السلطات العسكرية بابعاد المواطنين ، فإنه لن يكون بمقدور جامعات الضفة الغربية أن تزاول عملها بشكل طبيعي وفعّال ، ولذا اهيب بكم أن تضعوا نصب أعينكم ما يلي :

١ - الاحتجاج على اجراءات التدخل ، والتهديد هذه التي تكبل المؤسسات الاكاديمية وتهددها .

٢ - مساعدة تلك الجامعات في الدفاع عن حريتها الأكاديمية عن طريق كتابة رسائل الى السلطات «الاسرائيلية» للتوقف عن تدخلها في جامعات الضفة الغربية .

٣ - الطلب إلى تلك السلطات بالغاء أمر الترحيل الصادر بحق الاساتذة ، لكي تعود الأجواء الطبيعية إلى الجامعات التي تشكل قوة كبيرة تعمل على تحقيق السلام والعدل لكل من في الارض المقدسة .